نبذا في الفوائد ولنظمت في سلكه بعض الفرائد
ليكون مجموعة شافية وفي اصول الصرف كا
فية فالان اشرع في الشرح والبيان متوكلا
الى الملك المستعان موردا عبارة المص بعينها
وداويا في منبع المعاني وعينها الامثلة جمع مثال
وهو مصدر في المفاعلة بمعنى المفعول لان
المذكور ههنا هو الموزون لا الوزن فان
قيل الامثلة جمع قلة وهو يستعمل فيما دون العشرة
والمذكور ههنا زائد عليها قلنا كل واحد
في الجمعين يستعمل في موضع الاخر
في موضعه او المراد بالمذكور ههنا الواحد
بالوحدة النوعية فيناسبه القلة او الجمع
المحلى باللام يخرج عن حد القلة هكذا قيل في نظا
ئره وفي كل واحد في الاجوبة شيء وهو
ان ما ذكر في الوجوه يكون بجوز الامر اجمالا
لاختيار جمع القلة والاحسن ان يقال المعلوم
المستفاد في المذكور ههنا قليل اي بالنسبة

وقد يقال احدهما الاخر مع وجود
ذلك الاخر لقوله علمه ثلثة قروء
مع وجود اقرءاه

المنذا وتسد شيء قليل معناه
ذهب ما لدويقي بنذاء
بقيت قليلة اسم
والكثرة كذا
والاصول

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı Hacı Mahmud Ef.
Yeni Kayıt No 6080
Eski Kayıt No

HACI MAHMUD EFENDI
BEŞIKTAŞ
Vakıf Kütüphanesi

الى المعلوم المستفاد فى سائر الفنون وللتنبه عليه
اخير جمع القلة المختلفة ضد المطرادة والفقهاء
يفرقون بين الاختلاف والخلاف بان الاول
مايكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا والثانى
مايكون كلا منهما مختلفا وقيل بالعكس نصر فعل ما
ض ومعنى الفعل مجموع الحدث والزمان والنسبة
الى فاعل ما ووقوعه مسندا انما هو باعتبار الحدث
لا باعتبار المجموع وههنا اشكال وهو ان الفعل
اما اللفظ او المعنى لا سبيل الى الاول لانه اسم
كما هو المشهور ولا الى الثانى لان الفعل قسم
فى الكلمة التى هى فى مقولة الالفاظ لا يقال ان الفعل
هو اللفظ باعتبار المعنى لان نقول ان تسمية الاسم
ايضا باعتبار دلالة لفظه على المعنى فلا يدل ذلك
على اللفظية والجواب الصحيح ان يقال ان فى لفظ
نصر مثلا اعتبارين احدهما دلالة مجموع مادته
اى النون والصاد والراء وهيئته على لفظ والاخر
دلالة مجموع المادة والهيئة على معناه فهو لاعتبار
الاول

الاول اسم وبالاعتبار الثانى فعل فان قيل
فيلزم دلالة الشيء على نفسه قلنا التغاير الا
عتبارى كاف فى امثاله لان الدال معتبر بعنوان
كونه دالا والمدلول معتبر بعنوان كونه مد
لولا فافهم فاحفظ فانه نفيس وبقى ههنا
شيء وهو انه لم خص هذا اللفظ للموزون
مع ان الوزن مايكون مركبا من الفاء والعين
واللام لعموم لفظه ومعناه فلم لم يورده او
مثله لا يقال ان تخصيص لامور اجتمعت فيه وهى
كونه فى الباب الاول وهو علمه وكونه صحيحا فالاحسن
ان يقال انه فى النصرة التى فيه التيمن الحق ان قيل
لم لم يذكر فاعله ظاهرا قلنا لعدم تعلق الغرض
بنسبة الى الفاعل البارز بخصوصه فاكتفى بالمستتر
وهو يجوز ان يعتبر ههنا كما يدل عليه المعنى
واما عدم اعتبار الضمير المستتر فاعلا له
اصلا فلا اصل له ولما عرفت معنى الفعل وما
يتفرع له فاعلم ان الماضى فى اللغة السابق وفى

فان قيل لم قدم صيغة الغائب فى الماضى وغيره على غيره قلنا لان المخاطب يكون بالزيادة دون الغائب تقول فى الغائب نصر وفى المخاطب نصرت وللزيد فرع ما زيد عليه

لوجود حرف فى المخاطب اى التثنية والخلق والوسط

قوله فاكتفى بالمستتر اذا لم يتعلق الغرض بنسبة الى الفاعل البارز بخصوصه فاكتفى اه

قال صاحب القاموس فى اصوات يعتبر بها [illegible]

الماضى ما دل على زمان قبل زمان اخبارك وفيه ما فيه

الاصطلاح ما دل باصل الوضع على زمان قبل
زمان اخبارك وقدمه على المضارع وهو ينصر
لنجرده عن الزيادة مع ما في معناه في التقدم فان
قيل لم يجعل ينصر ماضيا ونصر مضارعا قلنا
لان المضارع فرع الماضي باعتبار المدلول لتقدم
معنى الماضي والمزيد عليه فرع المجرد فاعطياه هو
حقهما وانما قدمهما على المصدر وهو نصرا
مع انه اصل لهما نظرا الى انهما قد يعملان فيه
فقدم العامل فان لم اعتبر جهة اصالة الفعل
في العمل رعاية الارتباط المعنوي ولم يعتبر جهة
اصالة المصدر في الاشتقاق مع ان علم الصرف
باحث عنه قلنا رعاية الارتباط المعنوي بين
ما جمع في الامثلة اهم مهما امكن ولا دخل للا
شتقاق فيه فاعتبر العمل لان الارتباط المعنوي
لا يحصل الا به لعني انما اعتبر جهة اصالة الفعل
لان اصالته في العمل متفق عليه بين البصريين
والكوفيين بخلاف اصالة المصدر في الاشتقاق

لانه

لانه لا يختلف فيه بينهما فاذا قدم الفعل حصل
الارتباط المعنوي فان قيل ما القرينة الدالة
على اعتبار كون الفعل عاملا قلنا القرينة
ذكر المصدر منصوبا لا ساكنا لان الاسم
اذا لم يكن معمولا يذكر ساكنا المصدر في اللغة
الموضع الذي يصدر عنه الابل وفي الاصطلاح
اسم الحدث الجاري على الفعل وعرفه بعضهم
بانه الاسم الذي اشتق منه الفعل فان قيل
لم قدم المصدر على اسم الفاعل والمفعول
قلنا لانهما مشتقان في المضارع وبواسطة
في المصدر مع انه لا يوجد فيهما اصالة
اخرى كما وجدت في الفعل فهو ناصر اسم
فاعل وهو لغة ظاهر وفي الاصطلاح اسم
اشتق في المضارع لمن قام به الفعل بمعنى
الحدوث وعرفه بعضهم بانه اسم اشتق لذات
في فعل ويجري على فعل ولنعلم ان معنى اسم الفاعل
وغيره في الصفة مجموع الحدث والنسبة

القرينة ما يكون علامة على شيء في غير وضع محمد افندي

الاصطلاح اتفاق قوم على تسمية شيء باسم معين منقول عن موضعه الاول منه

يعني الحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر حامي

هذا جواب سؤال مقدر يعرف بالتتبع منه

بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وعالم وجاهل وباق وضار في الاطلاق ودائم ...
وخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الحدوث ...
ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الان او غدا وكذلك خرج افعل التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كما الصفة المشبهة بمعنى كريم والكريم المخصوص له الكرم منه

والزّاة المبهمة فتارة بغير الحدث فيجعل مسندا
او تارة بغير الذات فيجعل مسندا اليه واما
باعتبار مجموع النسبة والذات فلا يقع مسندا
ولا مسندا اليه فان قيل لم قدم اسم الفاعل على
اسم المفعول قلنا لان الفاعل لازم لكل فعل
دون المفعول او لان الفاعل مشتق في المعلوم
والمفعول مشتق في المجهول والمعلوم مقدم
على المجهول او لان الفاعل عمدة والمفعول فضلة
وكذا اسمهما او لان الفاعل بمنزلة العلة او لانه
اكثر تصرفا فان قيل اوتي بكلمة هو في اسم
الفاعل وكلمة ذا في اسم المفعول مع انه لا دخل
لهما في المثالية قلنا للتنبيه على ان الاصل في
استعمال الصفات سبق موصوفاتها ولئلا
يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول والمزيدات
في الصورة فان قيل لا التباس في الثلاثي
المجرد لان صفتهما متغايران فيه قلنا حمل الثلاثي
على المزيدات فان قيل الثلاثي اصل والمزيدات فرع
والاصل

والاصل لا يحمل عليه قلنا المزيدات كثيرة والثلاثي
قليل والقليل يحمل على الكثير ويتبعه فان قيل فلم
اوتي بالفاء في فهو قلنا الفاء التفريعية والاعلام
ان المضاف الفاعل بالفاعلية عقيب وصدور
الفعل عنه او لان المضارع والمصدر اصل له
وهو فرع لهما لان اسم الفاعل مشتق في المضارع
وهو مشتق في الماضي وهو مشتق في المصدر
فيكون الكل اصلا له اما بالذات او بالواسطة
فاتي بالفاء اشعارا للفرعية وسمعت عن بعض
الاساتذة انه قال انما اتي بكلمة هو لئلا يلزم
عطف المفرد على الجملة وكذلك ذاك في وذاك منصور
وانما عطف بالفاء دون غيره اشعارا للتفريع
والتعقيب وذاك منصور فان قيل لم ذكر اسم الاشارة
ههنا دون الضمير قلنا لئلا يلزم تفكيك الضمير
واشار بذاك الى ما فهم في احد الفعلين الفعلين
المتعديين المقتضيين المفعول او الى ما فهم من كل
واحد منهما على سبيل البدل فان قيل لم لم يعكس

اما الضمير واسم الاشارة قلنا لان الضمير اعرف
والاعرف اشرف فاعطى الشريف وهو الفاعل
اولانه تناسب بين الفاعل وبين لفظ وهو مناسبة
لان هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى
لفظ هو اسمه بخلاف المفعول فانه لا مناسبة
بينه وبين هو اولان بين ذاك وبين المفعول
مناسبة في ان ذاك مشابه بكاف ادعوك وهو
منصوب وسمعت عن بعض الاساتذة انه قال
انما اتى بكلمة هو وذاك لئلا يلتبس اسم الفاعل
الى اسم المفعول في الصيغ المشتركة نحو فعيل وفعول
مع انهما في الثلاثي ولئلا يلزم الالتباس بين المفعول
والمصدر في مثل بايكم المفتون وبهذا الجواب
يندفع ما يقال في ان كلمة يكون للتفرقة بينهما فلا
حاجة الى ذاك فان قيل لم اخر اسمي الفاعل والمفعول
عن الفعلين قلنا لكون الفعل سببا لفاعلية الفاعل
والمفعولية المفعول فان قيل لم اخرا عن المصدر
قلنا لكونه اصلا لهما فان قيل لم قدمهما على سائر

المشتقات

المشتقات قلنا لكون مفهومهما وجوديا بخلاف
الجحد والنفي والنهي ولان الفاعل كالجزء في الفعل
والمفعول مناسب له لانه يقع مقام الفاعل بخلاف
اسم الزمان والمكان والآلة فان قيل ما هو كالجزء
في الفعل هو فاعل الفعل لا اسم الفاعل والاول
اعم في وجه قلنا لما كان فاعل الفعل كالجزء في
الفعل جعل اسمه مثله وقد يقع اسم الفاعل فاعل
الفعل وبهذا القدر كاف لم ينصر لما ذكر الفعل
الوجودي ومصدره واسمي فاعله ومفعوله
شرع في ذكر الفعل العدمي فان قيل لم اخر
العدمي قلنا لتقدمه في المقصود وشرفه واعلم
ان لم ينصر جحد مطلق والجحد في اللغة الانكار
وفي الاصطلاح نفي الكلام في الزمان الماضي
مطلقا اي سواء استمر او لم يستمر فان قيل
لم قدمه على لما ينصر قلنا لان في لما ينصر زيادة
في اللفظ والمعنى فهذا كالاثنين بالنسبة الى الواحد
لما ينصر وهو جحد مستغرق فالفرق بين لم ولما

لان اسم الزمان والمكان والآلة لا يقع مفعولا اصلا

ان لم تقلب معنى المضارع الماضي وتنفيه ولما كذلك
الا ان في لما استغراق لنفي الفعل في الماضي الى الحال
تقول ندم ادم ولم ينفعه الندم اى عقب الندم ولم
يلزم استمرار نفي النفع الى وقت الاخبار وتقول ندم
ابليس ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع في
الماضي الى وقت الاخبار لان زيادة معنى لا بزيادة
ما لان اصل لما لم زيدت عليها ما وادغمت الميم
الاول في الثانية فصار لما ويختص الضا لما
يجوز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اى ولما
ينفعه الندم لان ما الزائدة نائبة مناب الفعل
وقد جاء حذف الفعل ولم شاذ الضرورة
الشعر كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعازب ان وصلت وان لم اى وان لم
تصل ولما مشتركة بين كونه اسما وبين كونه حرفا
الالة اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا
كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع فان قيل
لم قدم لم ينصر ولما ينصر على ما ينصر قلنا
لان

لان لم واى لنفي الماضي وما لنفي الحال والماضي مقدم
على الحال ما ينصر انما قدم على لا ينصر لان ما
لنفي الحال ولا ينصر لنفي الاستقبال والحال مقدم
على الاستقبال لن ينصر فان قيل ان لا ولن
تنفيان الاستقبال فلم قدم لا ينصر على لن ينصر
قلنا لان لا ينصر لنفي الاستقبال ولن لتاكيد لنفي
الاستقبال فمعنى لن كالمتعدد لدلالته على نفي الاستقبال
والتاكيد ولا كذلك لدلالته على نفي الحال فقط
والواحد قبل المتعدد ولان لن في الاصل لا ان
في احدى الروايتين عن الخليل فحذفت همزة
ان لكثرة الاستعمال والف لا الضا للتخفيف
او لالتقاء الساكنين ثم وصل اللام الى النون
فصار لن فهو مركب ويكون لا بسيطا والبسيط
مقدم على المركب اعلم ان المص لما ذكر الافعال
الاخبارية شرع في الانشائية حيث قال
لينصر وهو امر الغائب وهو لطلب الفعل في
الغائب فان قيل لم قدم الافعال الاخبارية

وقيل اصل لن لا وهو ضعيف شرح …

مطلب
في بيان اصل لن في احدى الروايتين عن الخليل

لان في امر الغائب حرف المضارع باق وفي امر الحاضر محذوف

مطلب
في بيان ان معنى الافعال الاخبارية معلومة الثبوت دون الانشائية

على الانشائية قلنا لان معان الاول معلومة الثبوت
ومعان الثانية غير معلومة الثبوت
فان قيل معنى المضارع اذا اريد به الاستقبال غير
معلومة الثبوت ايضا قلنا الاصل في استعمال
المضارع ان يعلم المستعمل ثبوت معناه في الزمان
الاتي بقرينة او دليل غاية ما في الباب انه لم يثبت
بعد ولا خبر فيه كما لا يخفى او لان معنى الاخبار
وجودي وهو احتمال الصدق والكذب
ومعنى الانشاء عدمي وهو عدم احتمال الصدق
والكذب فان قيل لم قدم امر الغايب على نهي
الغايب قلنا لان مفهوم الامر وجودي ومفهوم
النهي عدمي لا يقال فالمناسب ان يقدم امر الغايب
على نفي الحال والاستقبال لما ذكر في التعليل و
لان لام الامر مشارك لام ولما في الجازمية لان
تقول نفي الحال ونفي الاستقبال مناسبان لجحد
المطلق والمستغرق في الاخبارية وامر الغايب
مخالف لهما لانه انشاء والاولى ان يذكر مع اخواته

في

في الانشائية فتدبر لا ينصر وهو نهي الغايب
فان قيل لم قدم الغايب ونهي الغايب على امر
الحاضر قلنا لان صورة المضارع باقية في الغايب
او الغايب معرب بالاتفاق او لان الغايب مقدم
على المخاطب في الماضي والمضارع في الامثلة المطردة
فان قيل لم قدم الغايب على الحاضر فيهما قلنا
لان الخطاب انما يكون في الماضي بالزيادة
نحو نصرت دون الغايب نحو نصر وما زيد
فيه مؤخر عما لا زيادة فيه وحمل المضارع
على الماضي انصر امر حاضر وصيغته امر الغايب
لا تنصر نهي حاضر ذكره مستقلا مع ان صيغته
متحدة بصيغة الغايب اتباعا لامره منصر
لما ذكر الافعال الكثيرة الاستعمال وبعض
الاسماء لمشاركته اياها في كثرة الاستعمال
شرع في ذكر ساير الاسماء فبدا باسم الزمان
والمكان لكونهما في لوازم الفعل وهذا بوا
او لو به القران واعلم ان لفظ منصر مشترك

وقدم الغيبة على الخطاب لان الغايب ... والتكلم
بين المتكلم والمخاطب كما بين في موضعه ... على البعيد
مبتدا وما في الاوسط ... قدم ... فافهم

مغايرة لصيغة ...
وجمعه في الثلاثي مفاعل نحو مناصر وفي المزيدات
بالالف والتاء نحو مستخرجات ...
ويتصرف على ثلثة اوجه ولا يجمع بالواو والنون
او بالالف والتاء مثاله منصر منصر الى مناصر

بين المعاني الثلثة التي هي الموضع للزمان والمكان
والحدث ويسمى باعتبار الاول اسم الزمان وباعتبار
الثاني اسم المكان وباعتبار الثالث المصدر
الميمي واذا اريد به احد هذه المعاني لا يراد الاخران
والحاصل انه بمنزلة ثلثة الفاظ فوحدة ذكره
نظرا الى وحدة اللفظ فافهم فان قيل لم ذكر
منصوبا باعتبار الحدث ينبغي ان يذكر مقا
رنا بالمصدر السابق قلنا لما كان باعتبار كونه
مصدرا ميميا متحدا في اللفظ باعتبار كونه اسم
زمان ومكان ومجانسا لاسم الالة حط ذكره
ههنا وقد جرت ائمة الصرف على تقديم اسم
الزمان في العنوان وعلى تقديم بيان احوال
اسم المكان وتعريفه واحالتها على المكان في بيان
الزمان فان قيل ما وجه ذلك قلنا اما الاول
فليدفع توهم من يتوهم ان الصيغة حقيقة في المكان
ومجاز في الزمان واما الثاني فلان لفظ المكان
مفعل اذ اصله فيه الفعل فيعرف مكون او لكثرة

استعمال

استعماله فاسم المكان اسم مشتق من يفعل لمكان
وقع فيه الفعل فيعرف منه ان اسم الزمان اسم مشتق
من يفعل لزمان وقع فيه الفعل فان قيل لم قدم
اسم الزمان والمكان على اسم الالة وهو منصوب
بكسر الميم قلنا لقلة استعماله ولعدم لزومه لجميع الا
فعال لانه لا يبنى من الافعال اللازمة وعرفوه
بانه اسم مشتق من يفعل للالة واعترض عليه بان فيه
دور لذكر الالة في التعريف واجيب بان المعرف هو
المضاف فقط لا من حيث انه مضاف والاضافة
لتعيين المضاف الذي هو الاسم فان قيل فالمحذور
باق لان الاسم جزء في التعريف قلنا المعرف هو
اصطلاحي وما في التعريف هو لغوي واجاب
بعض الشارحين عن اصل السؤال بانه عرف
الالة الاصطلاحية باللغوية وقيل عليه لا معنى
في الاصطلاحي للالة بل لها معنى في اللغة واما اسم
الالة فله معنيان فانه لغة ما يتناول لنحو الابرة
والسيف ولا يتناول لهما الاصطلاحي فافهم

وقد يجيء اسم الالة على مفعال نحو مقراض وعلى
مفعلة بكسر الميم نحو ملحلة وقد يجيء بضم الميم والعين
نحو المسعط والمنخل نصرة بفتح النون بناء المرة بصرة
بكسر النون بناء النوع فان قيل لم قدم الاول على الثانى
قلنا لطفة الفتحة وهما مصدران ذكرا ههنا لقلة استعما
لهما ولم يقدما على اسم الالة لمجانسة لاسم الزمان
والمكان خطا كما سبق ولم يقدما ايضا على اسم
الزمان والمكان لان لزومها للافعال يقتضى القران
كما ان المرة والنوع ليسا كذلك فان قيل انهما
يدلان على الحدث وهو داخل فى مفهوم الفعل فذ
كرهما بمقارنة الفعل اولى قلنا الحق الاصل فى اتخاذ
هذين اللفظين معنى المرة والنوع فقط لا عبرة بدلا
لتهما على الحدث واما كونهما ههنا منصوبين كما
هو المشهور فللتنبيه على وقوعهما فى الاكثر مفعولا مطلق
والتعليم بقرأة النصب القاء كونهما كذلك لا سمع
المتعلم حتى يتعود به واعلم ان الفعل الذى يراد منه
بناء المرة والنوع لا يخلو اما ان يكون ثلاثيا اولا فان
كان

كان ثلاثيا فلا يخ اما ان يكون فى مصدره
التاء اولا فان لم يكن فيه التاء الثلاثى المجرد الذى
لا تاء فيه فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو شربت شربة
والنوع منه على فعلة بالكسر نحو قعدت قعدة وان
كان فى مصدره التاء فبناء المرة والنوع على مصدر
مستعمل والفارق بينهما الوصف والقرينة نحو
نشدت نشدة واحدة ونشدة لطيفة فالاول
للمرة والثانى للنوع واما البواقى فهى التى فى المزيد
فيه والرباعى المجرد فان لم يكن فى المصدر تاء فبناء المرة
والنوع هو المصدر المستعمل بزيادة التاء نحو
اعطاءة ودحرجة والفارق هو القرينة وان كان
فى المصدر تاء فبناء المرة والنوع ذلك يتبع لفظ
الواحدة ونحوها نحو استعانة ودحرجة واحدة
او حسنة واما قولهم اتيته اتيانة ولقيته لقاءة
فشاذ لان القياس اتيته اتية ولقيته لقية واعلم
ان بناء المرة والنوع ليس بمشتقين لانهما مصدران
اذا صاحب المفصل قسم المفعول المطلق الى مبهم

وبمحدود واراد بالمبهم ما يدل عليه الفعل فيفيد التاء
كيد نحو ضربت ضربا و بالمحدود ما يدل على امر زائد
على ما يدل عليه الفعل فيفيد غير التاء كيد اي المرة
والنوع نحو ضربت ضربة وضربتين وقعدت
جلسة فعلم منه ان بناء المرة والنوع مصدران
مخصوصان يجي منهما التثنية نصار صيغة مبالغة
اسم المفعول ذكرها ههنا لكونهما في زمرة الاسماء
مع اقتضاء الادلة لسبق ما سبق عليه في الاسماء
فان قيل هي مبالغة اسم الفاعل فيجب ذكرها معه
رعاية للتناسب قلنا بعد ملاحظة الادلة السا
بقة الدالة على سبق ما سبق لا ورود لهذا
السوال على ان الحق ان الاصل في اشتقاق هذه
الصيغة انما هو معنى المبالغة فلا عبرة بدلالتها
على معنى اسم الفاعل فالفظ الى حصول امر زائد
عليه الحقت بالاسماء التي يراد بها المعاني الزائدة
على اصل المعنى فافهم فان قيل هذه الصيغة
في الصفات كاسم الفاعل والمفعول فلم لم يذكر
المفعول

المفعول الموصوف بمثل هو وذاك الضا قلنا
اكتفاء بالتنبيه السابق في اسم الفاعل والمفعول
واعلم ان صيغة المبالغة قد تبنى في المزيد على ما
تبنى في الثلاثي نحو دراك في الادراك وحسا
س في الاحساس ورشاد في الارشاد وقد
تؤخذ في الاسم لاهل ذلك المعنى نحو جمال وبغال
وحمار وخمار وسكاك في الجمل والبغل والحمار
والخمر والسكيك نصر اسم تصغير فان قيل لم اخره
عن صيغة المبالغة قلنا لقلة استعماله بالنظر
اليها او صغره وكبرها كما لا يخفى وهذا التصغير
المصدر واما التصغير غيره فلا في ذكره والتفصيل
مذكور في شرحنا للمراح والبيان الاجمالي ههنا
ان الاسم اذا اريد تصغيره يضم اوله ان لم يكن
مضموما ويفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحا وتلحق الياء
الساكنة ويكسر ما بعد الياء في الاسم الذي على
اربعة احرف نحو جعينو ولا يصغر الا الثلاثي و
الرباعي تقول في الاول فعيل وفي الثاني فعيعل

وتصغير جمع القلة على بنائه نحو اكيلب في تصغير اكلب
واجيمال في تصغير اجمال واما جمع الكثرة ففي تصغيره
مذهبان احدهما ان يرد الى واحده فيصغر عليه
ثم يجيء على ما يستوجب في الواو والنون والف
والتاء فانك ترد غلمان الى غلام ودور الى دار
وتصغيره على غليم ودوير ثم تجمع على غليمون ودويرات
والثاني ان يرد الى بناء جمع قلة مفرده ان كان لمفرده
جمع قلة ثم يصغر جمع قلة تقول في تصغير غلمان
غليمة فانك ترده الى غلمة ثم تصغره فان لم يكن له
جمع وتقول في تصغير دور ادير فانك ترده الى ادور
ثم تصغره فان لم يكن له جمع قلة تعين رده الى واحده
ثم جمع جمع السلامة واذا عرفت القاعدة في بحث
التصغير اجمالا فاعلم ان تصغير اسم الفاعل نويصر
بضم النون وفتح الواو وسكون الياء وكسر الصاد
وتصغير اسم المفعول منيصر بضم الميم وفتح النون
وسكون الياء وكسر الصاد وتصغير اسم الزمان
والمكان والمصدر الميمي واسم الالة منيصر كتصغير

اسم المفعول

اسم المفعول الا انه ليس فيه ياء ثابتة وتصغير بناء المرة
والنوع نصيرة بضم النون كتصغير المصدر الا انه
في اخره تاء مع فتح ما قبلها وتصغير مبالغة اسم
الفاعل نصيصر بضم النون وفتح الصاد الاول
وسكون الياء وتصغير اسم المنسوب كتصغير
المصدر بزيادة ياء النسبة في اخره نحو نصري
ولا يجيء في غير ما ذكر الا على سبيل الشذوذ نحو
اصيغر في تصغير اسم التفضيل لان اصغر يدل على
الزيادة في الصغر فلا حاجة الى التصغير واجيز في
تصغير فعل التعجب لان الفعل لا يصح وصفه بالصغر
نصري اسم منسوب وهو اسم ملحق باخره ياء
احترازا عن ياء المتكلم سيد محمد
مشددة مكسور ما قبلها والتفصيل مسطور في شرح
حنا للمراح فان قيل لم اخره قلنا لانه في الحقيقة
مركب في اللفظين فافهم انصر اسم تفضيل وهو
اسم مشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره وهو
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا استعمل بمن والمراد
بالزيادة على الغير الزيادة في المصدر المشتق هو منه

وانما جوز التصغير في التعجب دون سائر الافعال لافعل
لانه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهة
التفضيل في امور كثيرة صار كانه اسم
فيه معنى الصفة كاسود سيد محمد لله

والتفصيل مشروح في شرحنا للمراح فان قيل لم
اخره قلنا لان في معناه لقدر او لفظ احتياجا الى الغير
في الاستعمال اذ لا يجوز استعماله الا باللام او الاضافة
حالة التعريف ومن حالة التنكير ظاهرة او مقدرة
نحو زيد الافضل وافضل الرجال وافضل من عمرو
واما ما سبق فليس كذلك لانه في حكم لفظ وا
حد فان قيل ما الفرق بين التفضيل والمبالغة
مع انهما للزيادة على اصل الفعل قلنا يلاحظ
في التفضيل نسبة بين الشيئين زيادة ونقصانا
وقوة وضعفا نحو زيد افضل من عمرو ولا
يلاحظ في المبالغة النسبة بين الشيئين بل يلاحظ
فيها المعنى القوى بدون النظر الى الغير نحو زيد
علام ما انصره فعل التعجب وهو ما وضع لانشاء
التعجب وهو غير متصرف اى لا يجيء منه المضارع
والامر والنهي وغيره ولا يثنى ولا يجمع كنعم وعسى
فما نكرة بمعنى شيء مرفوعة المحل على انها مبتداء
عند سيبويه والخليل والجملة بعدها اعني الفعل

والفاعل

وقال الفراء ما استفهامية مبتداء وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قول حسن
من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد في
الاستفهام معنى التعجب جامي

والفاعل والمفعول في محل الرفع خبرها وقيل
ما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها
صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع مبتداء خبره
محذوف فمعنى ما احسن زيدا الذي احسن زيدا
شيء هذا هو المعنى الاصلي وليس بمراد وكذا
قوله وانصره فان اصله عند سيبويه انصر زيدا
بصيغة الماضي في الافعال والهمزة للصيرورة
اى صار ذا النصرة فانصر فعل ماض وزيد
فاعله ونقل في صيغة الاخبار الى الانشاء وزيدت
الباء في فاعله كما في قوله تعالى كفى بالله شهيدا واما
عند الاخفش فاصله صيغة امر وفاعله مستتر
والمامور كل واحد والباء زائدة في المفعول
كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم والمعنى الاصلي
غير مراد فان قيل لم اخر فعل التعجب قلنا لغرابة
الصيغة ولقلة الاستعمال وخروجه عن معناه
الاصلي لان معناه المراد ههنا هو ان يقال بالتركي
تعجب ير در اندى ابرار ولا فرق بين فعل التعجب

وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل لا على انها الان بهذا المعنى وانما معناه الان هو الانشاء الصادر رحمه الله

فيكون لفظ به فاعلا عند سيبويه كما في القران فلا فرق بين افعل زيد وبزيد

بل المراد ههنا انشاء التعجب م

في المعنى المراد فان قيل لم اخر الثاني عن الاول
قلنا لكونه اقل منه استعمالا فان قيل لم يكتف
باحدهما مع ان معناهما واحد قلنا اتحادهما
ليس الا في اصل المعنى واما المبالغة ففيما له كثرة
الحروف منهما وهو الاول فبينهما فرق في هذه الجهة
اعلم ان فعل التعجب لا يبنى الا في الثلاثي المجرد
التابعين المذكورين لا يمكنان عن غيره وانما
يجب ان لا يكون في اللون والعيب كاسم
التفضيل ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك
باشد وابلغ ونحوهما تقول في غير الثلاثي ما
اشد دحرجته وفي اللون ما ابلغ سواده
وفي العيب ما اقبح عوره وفي المزيد ما اكثر استخراجه
وان شئت قلت واشدد بدحرجته وابلغ لسواده
واقبح لعوره واكثر باستخراجه هذا اخر ما
استخرجناه في الكتب كل الامثلة المختلفة وهذا
بالنظر الى الظاهر تأليف حقير وفي الحقيقة اسا
س العلوم وامر خطير ومن يشنع على مثل
هذا

هذا الاثر فلينظر فيه بعين العيان
وامعان النظر ولينطق من
نفسه هلا كان يعرف وفي
قبل جميع ما فيه امر فيه فوائد
يستفيد منها والسلام
على من اتبع
الهدى